مجلة الدراسات التربوية والعلمية - كلية التربية - الجامعة العراقية
العدد الخامس والعشرون - المجلد التاسع - التاريخ - تموز 2025 م
doi.org/10.52866/esj.2025.09.25.16

لويس براندیز ودوره السیاسي القضائي في الولایات المتحدة الأمریکیة 1856 - 1941

أ.م.د. فاتن سعد عوده // الجامعة العراقية - كلية الاداب
fatin.s.aoda@aliraqia.edu.iq

مستخلص:

لاريبْ أن مسألة دراسة الشخصيات التاريخية تُعد حلقة مهمة في سلسلة الجهود الرامية لكتابة التاريخ، على الرغم من تأكيد بعض المدارس التاريخية ضرورة التركيز على دور الجماهير باعتبارها أكثر فاعلية وتأثير على حركة التاريخ، فإن هذا ليس مبررًا لإهمال أو تجاهل دور الفرد في صنع الكثير من الاحداث التاريخية.

وعليه، شهد تأريخ الولايات المتحدة الأمريكية ظهور أحدى الشخصيات المؤثرة في التأريخ الأمريكي وهو (لويس براندیز) أحد زعماء الحركة (الصهيونية التوطينية) التي هدف منها براندیز إلى توطين اليهود في فلسطين، ولكنها تختلف عن الصهيونية الاستيطانية في أنها لا تشترط بالضرورة الهجرة إلى فلسطين والاستيطان فيها بشكل مباشر؛ بل قد تشمل دعم الدولة الصهيونية مالياً وسياسياً والمساهمة في توطين اليهود بطرق أخرى ، فقد كرس حياته من اجل الصهيونية.

تسنم براندیز مناصب قضائية رفيعة منها قاضي في المحكمة العليا الفيدرالية في الولايات المتحدة الأمريكية ، كما عّد من اكثر القضاة تأثيراً في تاريخ القضاء الأمريكي ، فقد عمل على تطوير الفكر القانوني وحقوق الافراد ، ومبدأ الفصل بين السلطة التشريعية والقضائية والتنفيذية، عن طريق منصبه كقاضي المحكمة العليا اولاً ومن الصداقة التي ربطته مع الرئيس الأمريكي وودرو ويلسن ثانياً، كما ساهم براندیز عقب انضمامه لاتحاد الصهاينة الأمريكان في الحصول على تصريح بلفور وفي عملية توطين الصهيوني في فلسطين.

الكلمات المفتاحية : لويس براندیز، الحركة الصهيونية، المحكمة العليا.

Louis Brandeis and His Political and Judicial Role in the United States of America (1856–1941)

Assis.Prof.Fatin Saad Aoda // College of Arts - Iraqi University
fatin.s.aoda@aliraqia.edu.iq

Abstract:

Undoubtedly, the study of historical figures constitutes a vital component in the broader effort to write and interpret history. While certain historical schools emphasize the role of the masses as the primary force shaping historical events, this should not lead to the neglect or underestimation of the individual's role in influencing and shaping history.

In this context, the history of the United States witnessed the emergence of one of its most influential figures—Louis Brandeis, a leading advocate of Territorial Zionism. Unlike Settlement Zionism, which required direct immigration and settlement in Palestine, Territorial Zionism—promoted by Brandeis—did not necessarily call for immediate relocation. Instead, it emphasized financial and political support for the Zionist project and the broader process of Jewish resettlement in Palestine. Brandeis devoted his life to the Zionist cause.

Brandeis held prominent judicial positions, most notably as a Justice on the United States Supreme Court. He is considered one of the most influential justices in the history of American jurisprudence. Through his tenure on the Supreme Court and his close relationship with President Woodrow Wilson, he contributed significantly to the development of legal thought, the protection of individual rights, and the reinforcement of the principle of separation of powers among the legislative, executive, and judicial branches. Following his affiliation with the Federation of American Zionists, Brandeis also played an important role in securing the Balfour Declaration and in advancing the Zionist settlement process in Palestine.

Keywords: Louis Brandeis, Zionist movement, Supreme Court.

هدف البحث :

تنبع أهمية هذا البحث كونه يتناول جانبًا بالغ الاهمية والأثر في تاريخ العلاقات الأمريكية – الصهيونية، عن طريق دراسة شخصية محورية جمعت بين النفوذ القانوني والسياسي، والدور الأيديولوجي والفكري. فلويس براندیز لم يكن مجرد قاضٍ بارز في المحكمة العليا، بل كان أيضًا أحد أعمدة الحركة الصهيونية في الولايات المتحدة الأمريكية، وشخصية مؤثرة في دوائر القرار الأمريكي، لاسّيما أثناء إدارة الرئيس وودرو ويلسون. ويكتسب البحث **أهميته** عن طريق تسليط الضوء على تأثير النخب اليهودية الأمريكية في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية حيال القضية الفلسطينية، لا سيما في سياق إعلان تصريح بلفور وما تلاه من تطورات. بالاعتماد على المنهج التاريخي التحليلي، الذي يجمع بين جمع المعلومات التاريخية من المصادر الأولية والثانوية، وتحليلها في ضوء السياقات السياسية والفكرية لتلك الحقبة.

إشكالية البحث: تكمن إشكالية الرئيسة للبحث في الإجابة عن التساؤل الآتي:

– إلى أي مدى أسهم لويس براندیز، عن طريق تأثيره القضائي والفكري ودعمه العلني للحركة الصهيونية وعلاقته الوثيقة بالرئيس وودرو ويلسون، في صياغة التوجهات السياسية الأمريكية تجاه المشروع الصهيوني في فلسطين؟

– ما هي الخلفية الفكرية والسياسية التي دفعت براندیز إلى تبني الصهيونية؟

– كيف تطورت علاقته بالرئيس ويلسون، وما طبيعة تأثيره عليه؟

في ضوء ذلك، قسمت البحث الى ثلاثة محاور ، تطرق المحور الأول إلى نشأة لويس براندیز وانضمامه إلى المنظمة الصهيونية الأمريكية، في حين تناول المحور الثاني موقف براندیز من تصريح بلفور ودعمه للحركة الصيونية، إما المحور الثالث فقد تناول دور براندیز القضائي واسهاماته القانونية.

أولًا: نشأة لويس براندیز وانضمامه إلى المنظمة الصهيونية الأمريكية.

تعود جذور لويس براندیز مع وصول ثلاث عائلات يهودية من إتباع اليهودية الإصلاحية (Re-form Judaism)[1]، إلى الولايات المتحدة الأمريكية عام 1848 وهي عائلة براندیز، وهملة (Wehle) ودمبيتز (Dembitz) وهم من أصل ألماني هاجرت من تشيكوسلوفاكيا، وقاموا في مدينة لوزيفيل في ولاية كنتاكي[2].

ولد لويس ديفيد براندیز (Louis David Brandeis) في 13 تشرين الثاني عام 1856 ، فقد نشأ في عائلة متمكنة ماديًا [3]. تخرج من مدرسة لوزيفيل العليا في عمر 14 عام بتقدير امتياز مع

(1) من الحركات الدينية الرئيسية في الفكر اليهودية، تؤمن بضرورة تحديث التقاليد اليهودية لتتوافق مع متغيرات العصر الحديث، بخلاف اليهودية الأرثوذكسية التي تلتزم حرفيًا بالشريعة اليهودية ، نشأت الحركة في ألمانيا في أوائل القرن التاسع عشر، ثم تطورت وانتشرت بشكل أكبر في الولايات المتحدة الأمريكية. ينظر: عبد القادر عقاب، اليهودية الاصلاحية وعلاقتها بالصهيونية، مجلة المعيار، المجلد 25، العدد 62، 2021، ص 269–268.

(2) الفكرة الصهيونية «النصوص الأساسية»، ترجمة، لطفي العابد وموسى عنز، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1970، ص 385.

(3) عبد الوهاب محمد المسيري، اليهودية واليهودية الصهيونية، المجلد6، مصر، 2005، ص 283 .

مرتبه الشرف، ثم سافر بعدها مع عائلته إلى أوربا ، دخل المدرسة الثانوية بمدينة درسدن في ألمانيا ، التحق بعدها بجامعة هارفورد وتخرج من كلية القانون بمرتبة الشرف عام 1877 [1]. يبدو إن سجله الدراسي المشرف قد اكسبه العديد من الأنصار، الأمر الذي أمكنة من دخول الأوساط السياسية في مدينة بوسطن في الساحل الشرقي للولايات المتحدة الأمريكية، وهي عاصمة ولاية ماساتشوستس.

أسس براندیز في عام 1877، مكتب قانوني بالاشتراك مع المحامي صامويل وارن (Samuel D. Warren) ، وقد تعاونا معًا في عدد من القضايا القانونية المهمة، حاول عن طريق خبرته القانونية اجراء بعض التعديلات الدستورية في القانون منها الحق في الخصوصية، إذ رأى براندیز عن طريق مقال له نشر في مجلة كلية هارفرد عام 1890، أنَّ الحق في الخصوصية هو حق رئيس لكل فرد يضمن له حماية معلوماته الشخصية وحياته الخاصة من التدخل غير المبرر، ذلك الحق يشمل جوانب مختلفة، بما في ذلك حماية المراسلات، والمسكن، والحياة الأسرية، والمعلومات الشخصية من أي مضايقة ويتمتع هذا الحق بحماية قانونية على المستويين المحلي والدولي، إذ اثر هذا المقال بشكل كبير على تطوير حقوق الخصوصية في النظام القانوني الأمريكي[2].

تمكن براندیز من تحقيق ثروة طائلة عن طريق عمله في سلك المحاماة منذ مطلع القرن العشرين، وأطلق علية محامي الشعب ، لأنه عمل مجانًا دفاعاً عن المصلحة العامة في قضايا تتعلق بوسائط النقل والخدمات الصحية كما شن هجوماً في العديد من الاجتماعات والمقالات الصحفية على الشركات الاحتكارات، لذا، عد من المصلحين الاجتماعيين وأصبح مشهوراً على النطاق القومي[3].

كتب براندیز في عام 1908، **تقريرًا إلى المحكمة العليا ونشر في العديد من الصحف الأمريكية عن مسألة تأثير ساعات العمل الطويلة على النساء، إذ أوضح** مخاطر ساعات العمل الطويلة على النساء بطرق مختلفة، وغالبًا ما تكون سلبية، بما في ذلك زيادة خطر الإصابة بالأمراض المزمنة مثل أمراض القلب والسكري، واضطرابات الصحة النفسية مثل الاكتئاب والقلق، فضلًا عن مشاكل في الخصوبة والقدرة الإنجاب، كما أن العمل لساعات طويلة قد يؤثر على التوازن بين العمل والحياة، مما يزيد من التوتر ويقلل من الرضا عن الحياة. **كان هذا التقرير الأول من نوعه في الولايات المتحدة قد استخدمت التأثيرات الاجتماعية في سن فقرات القانون**[4]. وعليه، كان براندیز يؤمن بان القانون يجب إن لا يكون ثابتًا وإنما يعاد تفسيره دائماً حسب التغيرات الاجتماعية والاقتصادية. **وبهدف معرفة اسباب توجه براندیز نحو دعم الحركة الصهيونية، فمن الأهمية بمكان القول أن السبب الرئيس وراء ذلك هو الحوار الذي دار بينه وبين جاكوب دي هاس** Jacob de Haas [5] **عام 1912 وبإمكانية قيامة بتمويل حملة الرئيس**

(1) بول مركلي ، الصهيونية المسيحية (1948-1891م)، ترجمه فاضل جتكر ، الطبعة 3 ، مؤسسه قدس للنشر والتوزيع ، لبنان ، 2003.ص ص 144-143.

(2) Warren, Samuel D., & Brandeis, Louis D, "The Right to Privacy". Harvard Law Review, 1890 , Vol .4 No. 5, PP.193–220.

(3) Confirm Brandeis" by Vote of 47 to 22", The New York Times, June 2, 1916 .

(4) بول مركلي ، المصدر السابق ، ص 145.

(5) ولد في لندن عام 1872 ، من عائلة يهودية أرثوذكسية من اصول هولندية، احد ابرز المؤيدين للحركة الصهيونية في بريطانيا ، الصديق المقرب لتيودور

وودرو ولسن (Woodrow Wilson) [1] **الانتخابية ، بفعل مكانة براندیز في الأوساط الأمريكية ولاسيما اليهودية منها ، ففي البدء توجه دي هاس للحديث مع براندیز نيابة عن** «اللجنة القومية» (National Com-mission) المؤلفة من 110 أعضاء، ليعمل معهم، وافق براندیز بمهمة القيام برحلة لإلقاء الخطب والمحاضرات لمصلحة انتخابات **ويلسون، وبعد فراغهما من مناقشه الأمور المتعلقة بالحملة الرئاسية، كان براندیز يقوم بإيصال دي هاس إلى محطة القطار ، فطرح دي هاس على براندیز سؤالًا بشان علاقته بخاله لويس نفتالي دمبيتز** (Lewis Naphtali Dembitz)[2]، فقد عرفه عن طريق نشاطاتهم الصهيونية المشتركة، **فكانت تلك الإشارة شديدة التأثير في نفس براندیز** [3].

قُدِّر لصهيونية اليهود الأمريكيين أن تحقق كسباً تنظيمياً، ونصراً سياسياً ودعائياً أيضاً، في عام 1912، إذ ربحت الرجل، الذي ما أن اطلع على قرارات المؤتمر الصهيوني الأول، حتى قال: **((هذه هي القضية التي يمكنني أن أكرس لها حياتي))** [4]. إن انضمام براندیز، القانوني الضليع واليهودي الأشهر على نطاق الولايات المتحدة الأمريكية، إلى «اتحاد الصهيونيين الأمريكيين» يمكن أن يعد مرحلة جديدة في تأريخ تلك الصهيونية. فمن الناحية التنظيمية، شهد الاتحاد، الذي بلغ عدد أعضائه 20.000عضو فقط في المدة الواقعة بين عامي 1905 و1914، زيادة كبيرة في عدد المنتمين إليه بعد أن صار براندیز رئيساً له في عام 1914، فارتفع العدد إلى 200.000 عضو خلال السنوات الأربع اللاحقة، التي لم تكن سنوات عادية في حياة شعوب العالم، ومنهم يهود أوربا، الذين استنجدوا، أول مرة، بأقرانهم من اليهود الأمريكيين، وذلك بعد أن أسدل الستار على نشاطهم الصهيوني هناك تحت وطأة الحرب العالمية الأولى التي قدر لها أن تبدأ في آب من عام 1914[5].

في الثلاثين من آب وصلت البرقية الآتية إلى مكتب براندیز: **((تفكك مقر القيادة الصهيونية في برلين. تشتت لجان العمل ... ثمة حاجة شديدة لعقد مؤتمر استثنائي لممثلي الصهيونية الأمريكيين لدراسة**

هرتزل ، عمل محرر لصحيفة Jewish World اللندنية 1900، الامين العام لمكتب المنظمة الصهيونية العالمية في الولايات المتحدة عام 1902، رئيس تحرير جريدة بوسطن جوش ادفوكيت Boston Jewish Advocate عد من الشخصيات المفصلية بين الصهيونية الاوروبية والصهيونية الأمريكية . ينظر: بول مركلي ، المصدر السابق ، ص 82.

(1) الرئيس الثامن والعشرون للولايات المتحدة الأمريكية. ولد في ولاية فيرجينيا في عام 1856. نال شهادة الدكتوراه في القانون في عام 1879. انتخب رئيساً للبلاد في عام 1912، وأعيد انتخابه في عام 1916. في عهده حصلت المرأة على حق التصويت. توفي في عام 1924. ينظر: مود مسكا وبيترشام، قصة رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة علي عبد الرحيم، دمشق، 1960، ص81-79.

(2) لويس نفتالي دمبيتز (Lewis Naphtali Dembitz) كان باحثا له اهتمامات واسعة في ميادين اللغات والفلسفة والتاريخ وفي العلوم ، مؤلف كتاب (القضاة الكنتاكي المرجعي) وهو احد دعاة إلغاء الرق ، الوحيد من العائلة من اليهود الناطقة بالالمانيه الذي انتحل اليهودية الارثوذكسيه وأصبح متديناً ، كتب عدة مؤلفات عن اليهود .ينظر: بول مركلي ، المصدر السابق ، ص 143.

(3) بول مركلي، المصدر السابق، ص 76.

(4) بونداريفسكي، سياستان إزاء العالم العربي، ترجمة خيري الضامن، دار التقدم، موسكو، 1975، ص226.

(5) كريم صبح، جماعات الضغط اليهودية. التنظيم، والتأثير في صنع القرار السياسي للولايات المتحدة الامريكية 1969-1945، ج1، بغداد، بيت الحكمة، 2009، ص97.

الوضع السياسي ...))[1]، وفي اليوم نفسه، عقد، فعلاً، المؤتمر الاستثنائي في مدينة نيويورك، وشكلت فيه ما عرف باسم «اللجنة التنفيذية المؤقتة للشؤون الصهيونية» (Provisional Executive Commit-tee for Zionist Affairs)، وانتخب براندیز رئيساً لها بالإجماع. أما مقررات المؤتمر، فكان من أهمها تمثيل «المنظمة الصهيونية العالمية» أمام الحكومة الأمريكية، وأي حكومة أخرى عند الضرورة[2]. وعليه، حسمت قيادة الصهيونية العالمية في آب من عام 1914، لأجل غير محدد، لمصلحة مجموعة من اليهود الأمريكيين، تحت قيادة براندیز.

تمكن براندیز مع تلك المجموعة من ممارسة ضغوط ناجحة على الرئيس ولسن، مستفيدة من عوامل كثيرة، أهمها، الصداقة الحميمة التي جمعت بينه وبين براندیز، وهي الحقيقة التي أجمعت عليها مصادر كثيرة[3]، وما عرف به ولسن من ميول صهيونية[4]. وبهذا الصدد، جاء إسهام براندیز بدور فعال في الحركة الصهيونية مواكباً، زمنياً، لالتزامه بالحملة الرئاسية لولسن[5]، فضلاً عن دخول ما يسمى بـ«الصوت اليهودي» (Jewish Vote) إلى ميدان السياسة الداخلية الأمريكية. ففي الانتخابات الرئاسية لعام 1916 غالى المرشحون الجمهوريون في وطنيتهم، مما أرعب اليهود من بوادر لا سامية جديدة، فكان ذلك سبباً في تحطيم سيطرة الحزب الجمهوري (Republican Party)[6] على أصواتهم، إذ اختاروا التصويت لصالح مرشح الحزب الديمقراطي (Democratic Party)[7]، وهو ولسن نفسه، مما رجح كفته في الانتخابات، ليفوز بدورة رئاسية ثانية بعد أن حصل على ما نسبته ٪55 من أصواتهم، أي ما يمثل نسبة ٪51 من أصوات الأمريكيين عموماً، مما جعله يشعر أنه مدين لليهود بفوزه ومستقبله السياسي. وتعبيراً عن

(1) بول مركلي، المصدر السابق، ص 140.

(2) جورج لنشوفسكي، الشرق الأوسط في الشؤون العالمية، ترجمة جعفر خياط، ج 2، بغداد، 1964، ص114.

(3) وعلى سبيل المثال، يُنظر: ريجينا الشريف ، الصهيونية غير اليهودية جذورها في التاريخ الغربي ، ترجمه احمد عبد الله عبد العزيز ، الكويت ، 1985، ص189؛ بونداريفسكي، المصدر السابق، ص226؛
Harry Sacher, Zionist Portraits and Other Essays, London, 1959, P.67.

(4) كمال مظهر أحمد، أضواء على قضايا دولية في الشرق الأوسط، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1978، ص97.

(5) مايكل جانسن، القرارات الأمريكية الرئيسة الثلاثة حول فلسطين، -»شؤون فلسطينية»، العدد 15، تشرين الثاني 1972، ص138. وقد عبر عن ذلك بقيامه برحلة في داخل البلاد لإلقاء الخطب لصالح ولسن. ينظر: بول مركلي، المصدر السابق، ص150.

(6) أُسِّس في عام 1854 من مجموعة من أغنياء الشمال الأمريكي. وقع اختيار أعضائه، في عام 1874، على صورة الفيل لتكون الشعار الرسمي للحزب. حكم البلاد في المدة الواقعة بين عامي 1861 و1885، و1897 و1913، و1921 و1933، و1952 و1960. ينظر:
Herbert Ager, The United States, the President, the Parties and the Constitution, London, 1950, PP.118, 218, 222, 228; "The Oxford Companion to American History", PP.654-655.

(7) أُسِّس في عام 1828، وضم ملاك الأراضي والرقيق. اختار أعضاءه، في عام 1874 أيضاً، صورة الحمار لتتوسط الشعار الرسمي للحزب. من سماته أن كل من يصوت لصالحه يعد عضواً فيه. حكم البلاد في المدة الواقعة بين عامي 1828 و1860، و1885 و1889، و1893 و1897، و1913 و1921، و1933 و1952، و1960 و1969. ينظر:
Samuel Flagg Bemis, A Diplomatic History of the United States, 1820-1914, New York, 1970, P.312; "The Oxford Companion to American History", PP.135-142.

ذلك، جعل من براندیز أول يهودي أمريكي يشغل منصباً مرموقاً في أعلى سلطة قضائية في البلاد، وذلك بتعيينه إياه عضواً في «المحكمة العليا» (Supreme Court) في الاول من حزيران عام 1916[1]، وهو ما جعل براندیز يقوم، بعد تعيينه، بتسليم رئاسة «اتحاد الصهيونيين الأمريكيين» إلى الحاخام ستيفن صموئيل وايز (Stiphen Samuel Wise)[2]. ومع ذلك، كان هناك ما يشير إلى أن براندیز كان الزعيم غير المنازَع للصهيونيين الأمريكيين[3]، وهي حقيقة لم تخف على أطراف دولية معينة كانت تتطلع، في تلك الآونة، إلى الإفادة من النفوذ اليهودي في الولايات المتحدة الأمريكية.

واصل براندیز دعم الحركة الصهيونية، فقد كتب مقالًا بعنوان (الصهيونية والوطنية)، ذكر فيه: « كي يصبح الأمريكي اليهودي أكثر يهودية عليه أن يصبح صهيونياً. وعلى كل يهودي أمريكي أن يساعد المستوطن الصهيوني» [4]، إذ كان براندیز يرى ان الدور الأساس لليهود الامريكان هو جمع المال عن طريق جمع روس الأموال لتمويل المشاريع في فلسطين[5].

أثناء حقبة الحرب العالمية الاولى اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية الحياد في الحرب محاوله منها الاستفادة من ظروف الحرب لجني المكاسب [6]، إذ اثر ذلك الموقف على الحركة الصهيونية، فسعى براندیز إلى تعاون اللجنة التنفيذية مع وزاره المالية في إيصال المساعدات إلى المستعمرات اليهودية في فلسطين ، وبلغت المساعدات ما يقارب (10) ملاين دولار بين حتى عام 1917، فكانت نتيجة نجاح إيصال تلك المساعدات قد جعلت المنظمة تدرك أهميتها من الناحية السياسية فعملت على إيجاد نقاط تقارب بين الإدارة الأمريكية والمنظمة الصهيونية متمثلة برئيسها براندیز [7].

وعلى نحوٍ عام، تفوق النفوذ الصهيوني في الدوائر السياسية والمالية والثقافية في الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة دور براندیز المحوري، فضلاً عن النفوذ الذي احرزتة المؤسسات الصهيونية المترابطة به ، فكان إنفاق اليهود للأموال الطائلة للدعاية الانتخابية قد جعلهم يؤدون دوراً خطيرًا في انتخابات الرئاسة [8]. ومن

---

(1) ج.م.جفريز، فلسطين. إليكم الحقيقة، ترجمة أحمد خليل الحاج، ج1، القاهرة، 1971، ص249.

(2) ولد في مدينة بودابست في عام 1874، وهاجر مع أسرته إلى الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1875. رسم حاخاماً في عام 1893، وخدم في أحد معابد ولاية اوريغون (Oregon) حتى وفاته في عام 1949. يعد من مؤسسي «اتحاد الصهيونيين الأمريكيين» و «الكونغرس اليهودي الأمريكي». يُنظر:
David Bridger, Samuel Wolk ,The New Jewish Encyclopedia ,Behrman House, New York, 1976,P.518.

(3) توفيق أبو بكر، الولايات المتحدة والصراع العربي- الصهيوني، الكويت، 1986، ص11؛ بنيامين فريدمان ودنيس فاهي، من يحكم واشنطن وموسكو، ترجمة زهدي الفاتح، الرياض، 1974، ص23-21؛
Michael Jansen, The United States and the Palestinian People, Beirut, 1970, P.7.

(4) كريم صبح، المصدر السابق، ص 101-99.

(5) Melvin I. Urofsky, Louis D. Brandeis: A Life. Pantheon Books, 2009, P. 12 .

(6) فاتن سعد عوده. «العلاقات الأمريكية - البريطانية أثناء انعقاد مؤتمر جنيف البحري 1927.» مداد الآداب 13.32 (2023):ص 886-857.
https://www.researchgate.net/publication/391709266_allaqat_alamrykyt_-_albrytanyt_athna_anqad_mwtmr_jnyf_albhry_1927

(7) جمعه خلف كنج ، الإدارة الأمريكية والقضية الفلسطينية 1947-1941، رسالة ماجستير غير منشوره ، كلية الآداب جامعه بغداد، 1989، ص 13.

(8) احمد عبد الرحيم مصطفى، الولايات المتحدة والمشرق

هنا نرى سر محاباة الساسة والرؤساء الأمريكان للصهاينة منذ رئاسة ويلسون والى يومنا هذا وكيف أنهم استغلوا المواقف لصالحهم.

ثانيًا: موقف لويس براندیز من تصريح بلفور والحركة الصهيونية.

كانت الحكومة البريطانية تشعر بقلق شديد قبل إعلان الولايات المتحدة الأمريكية الحرب على ألمانيا في نيسان من عام 1917 [1]. ولذا، عدَّ البريطانيون الصهيونيين الأمريكيين بزعامة **لويس براندیز** قوة ذات نفوذ يؤثّر في إقناع الرأي العام الأمريكي بقبول فكرة دخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب. ولعل ذلك يفسر أخذ الحكومة البريطانية بالنصيحة التي قدمها **لويس براندیز** ، «**وأهل مكة أدرى بشعابها**»، حينما قال له: «**إنكم تسلكون الطريق الخطأ بشأن هذا الأمر [دخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب]، ولا تستطيعون كسب تعاطف شخصيات يهودية ... في الولايات المتحدة [الأمريكية] إلا بطريقة واحدة فقط، وهي أن تعرضوا لهم أنكم ستضمنون فلسطين لهم**»[2]، وهو الضمان الذي قدمته بريطانيا فعلاً بصيغة ما عرف باسم «**تصريح بلفور**» (Balfour Declaration) الذي اشتمل على عطف حكومتها بخصوص إقامة وطن قومي يهودي في فلسطين، وصدر في الثاني من تشرين الثاني 1917 [3].

على أن التصريح المذكور تطلب، قبل صدوره، دعماً أمريكياً لسيادة بريطانية على فلسطين ليصبح البرنامج الصهيوني ممكن التنفيذ، كما اقتضى موافقة أمريكية على التصريح نفسه، فاستعان كل من الحكومة البريطانية والصهيونيين البريطانيين ببراندیز الذي تعهد بتذليل ما يعترض التصريح المرتقب من عقبات، ولا سّيما أن رد فعل ولسن تجاهه كان بارداً، واتسم بالتردد، وذلك حينما استطلع رأيه في أيلول 1917، ولكنه عاد ووافق عليه في الثالث عشر من تشرين الأول من العام نفسه، لتصدره الحكومة البريطانية في الثاني من تشرين الثاني[4]، كما سبق القول.

يبدو بموقف ولسن بحاجة إلى وقفة، فثمة من يقول أن دور لويس براندیز كان له تأثير كبير في موافقة الرئيس ولسن إلى درجة أنه كان من المحتمل أن لا يصدر تصريح بلفور، إطلاقاً، فيما لو حافظ

العربي، الكويت ، 1978، ص 48.

(1) يلاحظ أن إعلان الحرب لم يشمل الدولة العثمانية، لأن كلاً من الرئيس ولسن والكونغرس لم يجدا ضرورة عسكرية ملحة تحتم قطع العلاقات الدبلوماسية معها، ولاسيما أنها لم تقدم على ما يمكن أن يعد عملاً عدوانياً ضد بلدهما، أو مصالحه في المنطقة. تنظر: سحر عباس خضير، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه تركيا 1923-1917. دراسة تأريخية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب- جامعة بغداد، 2002، ص65.

(2) هشام أحمد، جذور إنكار الحق. الموقف الأمريكي من حق تقرير المصير للفلسطينيين من وعد بلفور إلى الحرب العالمية الثانية، في: فلسطين والسياسة الأمريكية من ولسن إلى كلينتون، إعداد ميخائيل سليمان، بيروت، 1996، ص54.

(3) «الوثائق الرئيسة في قضية فلسطين»، المجموعة الأولى 1946-1915، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1957، الوثيقة رقم 24، ص87؛
"Documents on the Middle East" , Edited by Ralph Magnus, Washington, D.C., 1969, The Balfour Declaration, November 2, 1917, Document No.3, P.27.

(4) يؤخذ بالحسبان حقيقة أن اليهود في بريطانيا كانت لهم جماعاتهم الضاغطة المؤثرة. وكان لها دور بهذا الخصوص. وللتفصيل، ينظر: كرستوفر مايهو، اللوبي الصهيوني وصانعوا القرارات في بريطانيا، - «آفاق عربية»، العدد 1، آذار 1979، ص43-41.

ولسن على موقفه الرافض للتصريح، وهو ما يعني أن ثمة عوامل كانت تدفعه باتجاه واحد، ومنها العامل الديني. وقد قيل بخصوص ذلك: ((**إن الرئيس ولسن كان مستعداً للاقتناع بشكل كبير بآراء وطروحات لويس براندیز**)). وهو لا غيره من قال **للويس براندیز** يوماً: ((**أنا ابن رجل دين ...، ولذلك أنا معك بصورة كلية، وفخور لأعتقد بأني، بدرجة معينة، قد أساعدك لإعادة بناء فلسطين**))[1].

لا شك أن ظاهرة «**الصوت اليهودي**» المتمثل بـ(لويس براندیز) قد فرض وجوده على النظام السياسي الأمريكي، بدليل أنه مع دعم الحركة الصهيونية قد رفع ولسن إلى سدة الرئاسة ثانية في عام 1916. والأبعاد الخطيرة لنتائج مثل تلك الظاهرة يمكن تلمسها، فقط، في مغزى القول من أن سياسة الرئيس ولسن قد شكلت البداية الثابتة للسياسة الأمريكية المتشعبة تجاه الصهيونية[2]، فحين يمعن المرء فيما أبداه ولسن، في البداية، من موقف متردد تجاه الموافقة على إصدار تصريح بريطاني بالمعنى المشار إليه آنفاً، قد يفاجأ إذا ما علم أن التغيير في ذلك الموقف قد حدث بسبب تدخل (لويس براندیز) بمعية أعضاء «**جماعات الضغط اليهودية**»، ولكنه سيفاجأ، بالتأكيد، حين يعلم أن استجابة ولسن لم تكن بمعزل عن حقيقة الواقع الذي فرضته الظاهرة المذكورة. فلقد ((**كان رد فعل ولسن إيجابياً هذه المرة، ومن الواضح أن براندیز قد أقنع «هاوس»[3] أن تغييراً حقيقياً بالنسبة للاقتراح البريطاني سيكون عملاً لصالح الرئيس سياسياً**))[4].

والمؤكد، أيضاً، أن زيادة اهتمام السياسة الأمريكية باليهود في فلسطين في عهد ولس كانت له أسبابه العسكرية وأسبابه الدعائية، ولا سيما قبل أن تسهم أمريكا بالحرب، ولكن ثمة تساؤل هل خلت فكرة العطف على يهود فلسطين، في عهد ولسن، من كل مصلحة داخلية؟ ثم ألم يكن للويس براندیز ودعم الاصوات اليهودية، وهي العامل الحاسم في تقرير انتخابات الرئاسة، دخل في ذلك الاهتمام؟ لقد أثبتت السجلات أن وزارة الخارجية قد نشرت في شهر آب 1916 بياناً عن تقديم الدعم ومساندة اليهود لهم[5].

وعلى نحوٍ عام، كانت الموافقة الأمريكية على مضمون «**تصريح بلفور**» أول نجاح كبير يحققه لويس براندیز والمنظمة الصهيونية الأمريكية، على مستوى السلطة التنفيذية فيما يتعلق بالالتزام الرسمي الأمريكي نحو الصهيونية. وقد حققت نجاحاً مماثلاً على مستوى السلطة التشريعية، وذلك بمصادقة الكونغرس الأمريكي، في أيلول من عام 1922، على التصريح المذكور بقراره الذي نص على ما يأتي: ((**قرر مجلسا الشيوخ والنواب في الكونغرس المجتمع أن الولايات المتحدة الأمريكية تؤيد إقامة وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين**))[6]. ذا، صرح لويس براندیز عن القرار بعد صدوره على أنه الانتصار السياسي الأول لجيل جديد من مجموعات الضغط اليهودية[7].

---

(1) بول مركلي، المصدر السابق، ص167.

(2) كمال مظهر أحمد، المصدر السابق، ص101.

(3) المقصود به إدوارد هاوس (Edward House)، المستشار السياسي الموثوق للرئيس ولسن، وأقرب المقربين إليه.

(4) كريم صبح، المصدر السابق، ص 104-102.

(5) نظام شرابي، أمريكا والعرب. السياسة الأمريكية في الوطن العربي في القرن العشرين، رياض الريّس للكتب والنشر، لندن، 1990، ص44.

(6) "Documents on the Middle East", Congress Endorses the Balfour Declaration, Public Resolution, No.73, 67th Congress, Second Session, September 21, 1922, Document No.7, P.40. .

(7) بول مركلي، المصدر السابق، ص173.

لاريبْ أنَّ صدور القرار قد أشّر تطوراً في عمل لويس براندیز والمنظمة الصهيونية الأمريكية ودورها الذي قاد، بالنتيجة، إلى تورط متزايد للولايات المتحدة الأمريكية فيما يتصل بمستقبل فلسطين. ففي الثاني من تشرين الأول 1922، طلبت الحكومة البريطانية من نظيرتها الأمريكية، استناداً إلى القرار المذكور، الموافقة على ((**وجوب تضمين صك الانتداب تصريح بلفور، حتى يكون هذا التصريح أساس الانتداب ودستوره**))[1]، فوقعت اتفاقية بريطانية-أمريكية في الثالث من كانون الأول من عام 1924، عدت بمثابة التصديق القانوني الرسمي الأول من الولايات المتحدة الأمريكية على جميع النصوص الواردة في صك الانتداب البريطاني على فلسطين. وقد اشترطت المادة السابعة من الاتفاقية أن يكون أي تغيير في الوضع القانوني لفلسطين من بريطانيا، وسواء ما تعلق منه بتعديل شروط انتداب الأخيرة على فلسطين أم بإلغاء تلك الشروط، إنما يتم بموافقة الولايات المتحدة الأمريكية نفسها[2]. ونتيجة لذلك، غدت مواد الاتفاقية، بما فيها المادة السابعة، حاضرة، بشكل أو بآخر، في مجمل التعامل الرسمي الأمريكي مع الخطوات التي ستتخذها بريطانيا بخصوص فلسطين مستقبلاً. ناهيك عن أنها جاءت لتمثل -وهو أخطر ما فيها- وسيلة جديدة تضاف إلى ما امتلكه لويس براندیز من مكانة مرموقة داخل الأوساط الأمريكية من وسائل الضغط على الإدارات الأمريكية المتعاقبة، بغض النظر، هنا، عما إذا كانت تلك الإدارات جمهورية أم ديمقراطية.

ساهم براندیز في توسيع المنظمة الصهيونية بشكل مباشر وساعد على تنظيم العديد من المؤسسات التي اندمجت تحت لواء «المؤسسة الاقتصادية لفلسطين» **للقيام بالنشاط العملي في الوطن القومي، وبقي داعية للصهيونية طيلة حياته، يقدم النصح والعون والتأييد ويمد يد المساعدة إلى يهود فلسطين،** ففي مؤتمر عقده حاخامات مدينة نيويورك، ألقى براندیز خطاباً يستطيع القارئ الحصيف أن يقرأه قراءات متعددة، من زوايا مختلفة، ولكن النتيجة ستبقى واحدة في كل الأحوال. وإليك نص الخطاب: ((**فمنذ تدمير الهيكل قبل ألفي سنة تقريباً، كان حنين اليهودي إلى فلسطين، وما يزال، موجوداً. إنه الأمل بعودة اليهودي إلى أرض آبائه ... يجب أن لا يعتقد أي أمريكي أنّ الصهيونية مناقضة للوطنية ... وفي الحقيقة أن ما يطلبه الولاء لأمريكا هو أن يصبح كل يهودي أمريكي صهيونياً ... لكي نكون أمريكيين جيدين، يجب أن نكون يهوداً جيدين، ولكي نكون يهوداً جيدين يجب أن نصبح صهيونيين ... ولتحقيق هذه الغاية يجب أن ننظم أنفسنا ... لكي تصبح إمكانياتنا معروفة، ويمكن الاستفادة منها ... ولكي نشق الطريق، ليست بنا حاجة إلى سلاح، ولكن إلى رجال ... شجعان، أذكياء، مؤمنين متعاونين، ذوي إرادة لا تقهر ...، رجال يفكرون ويعملون، ويكرسون قدراتهم النبيلة لشق طريقنا، وللتغلب على الصعاب المتعددة التي يمكن أن تظهر من وقت لآخر ... إن التنظيم الكامل والتام كفيل بإنشاء مثل هؤلاء القادة ... نظِّموا، نظِّموا، نظِّموا حتى يصبح بالإمكان أن ينتمي كل يهودي في أمريكا إلى صفوفنا، وإلا فإنه سيكون مع الأقلية، التي هي ضد شعبها**))[3].

كما اقتراح براندیز في محاوله لتحديد مهمة المنظمة الصهيونية ونطاق عملها في فلسطين أن تمثل المنظمة

(1) خيرية قاسمية، الولايات المتحدة والوطن العربي في الفترة ما بين الحربين، في: السياسة الأمريكية والعرب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991، ص 35.

(2) خيرية قاسمية ، المصدر السابق، ص 35.

(3) «الفكرة الصهيونية. النصوص الأساسية»، المصدر السابق، ص394-386.

الصهيونية في فلسطين مجموعه تكنوقراطية بعيده عن السياسة ، متخصصة في المشاريع الصناعية والزراعية ويقوم المستوطنون من الناحية السياسية بتمثيل أنفسهم من خلال مجالس تمثيلية تشرف عليها حكومة الانتداب[1].

من جانب آخر، أسس براندیز في عام 1926مع مجموعه من أثرياء الولايات المتحدة شركة عرفت بالشركة ألاقتصادية الفلسطينية كان الغرض منها تنمية البنية الاقتصادية للتجمع الاستيطاني الصهيوني في فلسطين وتشجيع أثرياء اليهود في الولايات المتحدة على استثمار أموالهم في مشاريع تجارية وصناعية في فلسطين تهدف الى جني الأموال لأصحاب المشاريع، وقد ساهمت تلك الشركة في تأسس أكثر من 90 مشروعا في فلسطين في مختلف الصناعات كما ساهمت في تمويل خط أنابيب ايلات وحيفا وتمويل عمليات التصدير فضلا عن مشاريع هندسية وشحن وتسويق[2].

ثالثًا: دور لويس براندیز القضائي واسهاماته القانونية .

لاشك أن لويس براندیز كان من القضاة ذو رؤية قانونية عميقة، وله تأثير كبير على تحديث القوانين في الولايات المتحدة الأمريكية في مجالات عدة منها كمفهوم حرية التعبير عن الرأي، ومناهضة التمييز العنصري، وتحقيق العدالة الاجتماعية التي عرفها بأنها الحالة التي ينتفي فيها الظلم والاستغلال والقهر والحرمان من الثروة والسلطة أو من كليهما، والتي يغيب فيها الفقر والتهميش والاقصاء الاجتماعي وتنعدم فيها الفروق غير المقبولة اجتماعيًا بين الافراد والجماعات الاقاليم داخل الولايات المتحدة الأمريكية. واثناء مدة خدمته التي استمرت (23) عاماً في المحكمة العليا الأمريكية كان براندیز واحدًا من أكثر القضاة تأثيرًا في تطوير العديد من المفاهيم القانونية المهمة في الولايات المتحدة[3].

ومن ابرز القضايا التي واجهة براندیز هي قضية (ويتني) 1927، نسبة إلى (شارلوت أنيتا ويتني Char-lotte Anita Whitney 1867 – 1955)[4]، الناشطة الأمريكية في مجال حقوق المرأة والسياسة، ومناصرة حق المرأة في التصويت في ولاية كاليفورنيا ، إذ رأى لويس براندیز، أنه لا يجوز أن يسن الكونغرس أي قانون يحدّ من حرية التعبير[5]. على الرغم من أن المحكمة

(1) عبد الوهاب محمد ألمسيري ، المصدر السابق ،ص 285.
(2) كريم صبح، المصدر السابق، ص 107.

(3) «الفكرة الصهيونية. النصوص الأساسية»، المصدر السابق، ص394-386.
(4) ناشطة سياسية يسارية، عضو في الحزب الشيوعي العمالي الأمريكي (Communist Labor Party). تنتمي إلى عائلة سياسية بارزة في كاليفورنيا، وهي ابنة عم قاضي المحكمة العليا الأميركي إدوارد وايتني. في عام 1919، حضرت ويتني مؤتمر الحزب الشيوعي العمالي الأميركي. وُجّهت إليها تهمة الانخراط في منظمة تدعو إلى قلب نظام الحكم بالقوة. في عام 1919، حضرت ويتني مؤتمر الحزب الشيوعي العمالي الأميركي. وُجّهت إليها تهمة الانخراط في منظمة تدعو إلى قلب نظام الحكم بالقوة. تمت إدانتها بموجب قانون كاليفورنيا للنقابات الإجرامية (California Criminal Syndicalism Act) الذي يجرّم الدعوة لاستخدام العنف أو القوة لتغيير النظام السياسي أو الاقتصادي. استأنفت ويتني القضية، فوصلت إلى المحكمة العليا الأميركية عام 1927 تحت عنوان: وتني ضد كاليفورنيا ، المحكمة أيدت بالإجماع الإدانة، أي لم تُلغِ حكم السجن الصادر بحقها. على رغم أن براندیز وافق على الحكم قانونيًا، إلا أنه كتب رأيًا موازيًا فأصبح أحد أهم النصوص القضائية في الدفاع عن حرية التعبير في التاريخ الأميركي. ينظر :
David M. Rabban, Free Speech in Its Forgotten Years (Cambridge University Press, 1997, PP. 298–325.
(5) David G. Dalin, Op.Cit.,PP.34-39

قررت تأييد إدانة أنيتا ويتني، بتهمة التحريض على العنف، كان براندیز هو القاضي الذي دافع عن حرية التعبير، إذ أكد على ضرورة حماية حرية التعبير في المجتمع الديمقراطي، وذكر أنه يجب فقط تقييد حرية التعبير إذا كانت تمثل تهديدًا واضحًا ومباشرًا للأمن القومي أو النظام العام، مشددًا على أن الخوف وحده لا يبرر تقييد حرية التعبير[1].

في السياق نفسه، وسّع براندیز رؤيته لإدماج الحقوق الأساس، واتجه نحو تطوير معيار أكثر صرامة لحماية نطاق حقوق حرية التعبير المنصوص عليها في الدستور، وهو تطور بلغ ذروته في عام 1927 من خلال رأيه المتوافق القوي في قضية ويتني ضد ولاية كاليفورنيا ، ففي ذلك القرار، أعاد التأكيد على العديد من المبادئ المتعلقة بالتعديل الأول للدستور عام 1920 الذي نص: «على أن الحكومة لا يمكنها منع أي شخص من ممارسة دينه بحرية أيا كان هذا الدين. ويمنع أيضا الحكومة من تقييد حرية التعبير وحرية الصحافة وحرية التجمع السلمي وتقديم التماس للحكومة»، وقدم أقوى دفاع عن حرية التعبير في تاريخ المحكمة، إذ استند دفاعه عن حرية التعبير إلى مبدأ شامل، قائلًا: «أنَّ حقوق حرية التعبير والتجمع تُعد حقوقا أساسية وأن جميع الحقوق الأساسية التي تندرج ضمن مفهوم الحرية محمية بموجب الدستور الاتحادي»[2]. وتبقى قضية وتني نقطة تحول في الفهم الأمريكي لحرية التعبير.

من جانب آخر، عدت (قضية أولمستيد) عام 1928، ضد الرقابة الحكومية (Olmstead v. United States)، من أهم القضايا في تاريخ قانون الدستوري الأميركي، لاسيما في ما يتعلق بمفهوم الخصوصية والحريات المدنية، وهي من أبرز القضايا التي كتب فيها القاضي لويس براندیز رأيًا مخالفًا ومؤثرًا. كان براندیز من بين القضاة الذين أبدوا معارضتهم للتنصت على المكالمات الهاتفية دون أمر قضائي، وهو ما اعتبره انتهاكًا للحق في الخصوصية. لاسيما في قضية روي أولمستيد (Roy Olmstead) أحد أكبر مهربي الكحول ، والذي كان يعمل سابقاً منتسباً إلى جهاز الشرطة، إذ قامت الحكومة الفيدرالية بالتجسس عليه عبر التنصّت على مكالماته الهاتفية دون أمر قضائي [3].

استندتْ الادارة الأمريكية على استخدام تلك المكالمات كدليل لإدانته، الا ان القاضي براندیز كان له رأى اخر بقولة : «**أن الخصوصية ليست مرتبطة بالمكان المادي فقط (مثل المنزل أو المكتب)، بل هي حق يمتد إلى الاتصالات الشخصية أيضًا**». وقد أكَّد أن التنصت يعد انتهاكًا صريحاً لهذا الحق، وفي تلك القضية أدرك براندیز أن التكنولوجيا يمكن أن تهدد الحقوق الفردية إذا لم تتم مراقبتها[4].

فضلًا عن ذلك، واجهة براندیز العديد من القضايا الشائكة اثناء وجوده كقاضي في المحكمة العليا الفيدرالية في الولايات المتحدة الأمريكية ،

(1) Ibid., PP.34-39.

(2) Edward A. Purcell Jr., The Judicial Legacy of Louis Brandeis and the Nature of American Constitutionalism, Touro Law Review,2017, No.1,Vol.33, PP.15-16.
Available at: https://digitalcommons.tourolaw.edu/lawreview/vol33/iss1/4

(3) Morgan Cloud, "Property is Privacy: Locke and Brandeis in the Twenty-First Century," American Criminal Law Review، 2018, Vol. 55 ، No 1 , PP.37.

(4) Neil M. Richards, The Puzzle of Brandeis, Privacy and Speech, Vanderbilt Law Review , 2010 , No.5,Vol.63, P. 1295.
Available at: https://scholarship.law.vanderbilt.edu/vlr/vol63/iss5/3

منهـا قضيـة مشروعيـة القوانـين التـي تمنـح الحكومـة السـلطة عـلى تنظيـم التجـارة في إطـار برامـج «النهـج الجديـد» (New Deal)، التـي كانـت تهـدف إلى دعـم الاقتصـاد خـلال الكسـاد الكبـير عـام 1933، وقضيـة المسـاواة بـين الافـراد باختـلاف اعراقهـم في الوصـول إلى الأماكـن العامـة والترفيهيـة عـام 1937. **ومـارس براندیـز مهنتـه كقـاضي للمحكمـة العليـا الى ان اسـتقال في عـام 1939، واثنـاء مشـوار حياتـه حتـى التـي كرسـها لخدمـة الصهاينـة ، سـميت العديـد مـن المخيـمات باسـمه تخليـدا لـه بعـد وفاتـه عـام 1941** ، منهـا «مركـز براندیـز للتدريـب المهنـي» (Brandeis Vocational Training Center) في فلسـطين في عـام 1945 **كـما سـميت (جامعـة براندیـز الأمريكيـة) التـي تأسسـت كمسـاهمة مـن يهـود الولايـات المتحـدة في حقـل التعليـم عـام 1948، وبقـى براندیـز الرئيـس الفعـال والغـير منـازع** للصهاينـة الأمريـكان [1]. وثمـة دلائـل عـلى المكانـة المرموقـة للقـاضي لويـس براندیـز أن الآراء القضائيـة اسـتمرت في الاستشـهاد باسـمه لمـدة طويلـة حتـى بعـد وفاتـه، وهـو نـوع مـن التقديـر لا ينالـه سـوى عـدد قليـل منهـم ، أن الآراء الفرديـة التـي أصدرهـا براندیـز سـواء كانـت اتفاقيـة أو معارضـة – وليـس آراء الأغلبيـة، هـي التـي يستشـهد بهـا القضـاة والعلـماء، وقـد خلـص ألكسـندر بيـكل(Alexander Bickel) الباحـث القانـوني والخبـير في الدسـتور الأمريكـي إلى أن «**العقـل القضائـي لبراندیـز كان بـلا شـك واحـدًا مـن بـين سـتة مـن الأكثـر تأثـيراً في التاريـخ الامريكـي** [2].

الخاتمة

ان تتبـع مسـيرة لويـس براندیـز عـبر مراحـل حياتـه المختلفـة، مـن النشـأة مـرورًا بمسـيرته المهنيـة ودعمـه للحركـة الصهيونيـة في فلسـطين، وانتهـاءً بتأثـيره في القضايا القانونيـة، يتضـح أن براندیـز لم يكـن مجـرد شـخصية قانونيـة عاديـة؛ بـل كان فاعـلًا مؤثـرًا في تشـكيل الفكـر القانـوني والسـياسي الأمريكـي في عـصره.

لاشـك أن لويـس براندیـز أدى دورًا محوريًـا في ترسـيخ فكـرة أن التشريعـات التـي تمـس التمييـز عـلى أسـاس الجنـس وتتطلـب تدقيقـا قضائيـا مشـددًا، ممـا مثـل نقلـة نوعيـة في الفقـه القانـوني الأمريكـي، فضـلا عـن مسـاهمته في اعتـماد التاريـخ التشريعـي كمصدر مهم في الاجتهـاد القضائـي، وأول مـن استشـهد بمقـالات المجـلات القانونيـة في آرائـه، ممـا أحدث نقلة في أسـلوب التحليـل القانـوني، كـما كان لـه الـدور الرئيس في توسـيع تفسـير الحقـوق الفرديـة بموجـب الدسـتور الأمريكـي. نظـرا لمواقفـة التـي دافعـت عـن الحقـوق الأساسـية للأفـراد، عـلى سـبيل المثـال الخصوصيـة وحريـة التعبـير، والتـي أصبحـت أفـكاره جـزءاً مـن الـتراث القانـوني في الولايـات المتحـدة الأمريكيـة.

ويتضـح ايضًـا أن حيـاة وسـيرة لويـس براندیـز جمعـت بـين الالتـزام القانـوني العميـق والرؤيـة السياسـية الواسـعة، إذ انطلقـت رحلتـه مـن جـذور عائليـة يهوديـة، مـرورًا بتكوينـه المهنـي كأحـد أبـرز المحامـين والقضـاة في تاريـخ الولايـات المتحـدة، وصـولًا إلى دوره المحـوري في تطويـر الفكـر القانـوني الأمريكـي والدفـاع عـن الحقـوق والحريـات، إذ جسـد براندیـز نموذجًـا فريـدًا للتفاعـل بـين القانـون والسياسـة، مسـتفيدًا مـن موقعـه كقـاضي في المحكمـة العليـا، كـما كان لدعمـه الصهيونيـة وعلاقتـه بالرئيـس وودرو ويلسـون أثـر بالـغ في رسـم السياسـات الأمريكية تجـاه القضية الفلسـطينية في مرحلـة حاسـمة مـن التاريـخ.

(1) Tushnet, Mark, The Supreme Court and the Attitudinal Model Revisited. Cambridge University Press. 2005, PP. 87-89.

(2) Encyclopedia of Zionism and Israel , Edited by Raphael Patai, New York , 1971,P.154.

المصادر

أولًا: الكتب العربية والمُترجمة:

1. «الوثائق الرئيسة في قضية فلسطين»، المجموعة الأولى 1946-1915، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1957، الوثيقة رقم 24.

2. احمد عبد الرحيم مصطفى، الولايات المتحدة والمشرق العربي، الكويت ، 1978.

3. بنيامين فريدمان ودنيس فاهي، من يحكم واشنطن وموسكو، ترجمة زهدي الفاتح، الرياض، 1974.

4. بول مركلي، الصهيونية المسيحية (1891-1948م)، ترجمه فاضل جتكر، الطبعة 3 ، مؤسسه قدس للنشر والتوزيع ، لبنان ، 2003.

5. بونداريفسكي، سياستان إزاء العالم العربي، ترجمة خيري الضامن، دار التقدم، موسكو، 1975.

6. توفيق أبو بكر، الولايات المتحدة والصراع العربي- الصهيوني، الكويت، 1986.

7. ج.م.جفريز، فلسطين. إليكم الحقيقة، ترجمة أحمد خليل الحاج، ج1، القاهرة، 1971، ص249.

8. جمعه خلف كنج ، الإدارة الأمريكية والقضية الفلسطينية 1947-1941، رسالة ماجستير غير منشوره ، كلية الآداب جامعه بغداد، 1989.

9. جورج لنشوفسكي، الشرق الأوسط في الشؤون العالمية، ترجمة جعفر خياط، ج 2، بغداد، 1964.

10. خيرية قاسمية، الولايات المتحدة والوطن العربي في الفترة ما بين الحربين، في: السياسة الأمريكية والعرب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991.

11. ريجينا الشريف، الصهيونية غير اليهودية جذورها في التاريخ الغربي ، ترجمه احمد عبد الله عبد العزيز، الكويت، 1985.

12. سحر عباس خضير، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه تركيا 1923-1917. دراسة تأريخية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب- جامعة بغداد، 2002.

13. العالمية الثانية، في: فلسطين والسياسة الأمريكية من ولسن إلى كلينتون، إعداد ميخائيل سليمان، بيروت، 1996.

14. عبد القادر عقاب، اليهودية الاصلاحية وعلاقتها بالصهيونية، مجلة المعيار، المجلد 25، العدد 62، 2021.

15. عبد الوهاب محمد المسيري، اليهودية واليهودية الصهيونية، المجلد6، مصر، 2005.

16. الفكرة الصهيونية «النصوص الأساسية»، ترجمة، لطفي العابد وموسى عنز، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1970.

17. كرستوفر مايهو، اللوبي الصهيوني وصانعوا القرارات في بريطانيا، - «آفاق عربية»، العدد 1، آذار 1979.

18. كريم صبح، جماعات الضغط اليهودية. التنظيم، والتأثير في صنع القرار السياسي للولايات المتحدة الامريكية 1969-1945، ج1، بغداد، بيت الحكمة، 2009.

19. كمال مظهر أحمد، أضواء على قضايا دولية في الشرق الأوسط، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1978.

20. مود مسكا وبيترشام، قصة رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة علي عبد الرحيم، دمشق، 1960.

21. نظام شرابي، أمريكا والعرب. السياسة

الأمريكيـة في الوطـن العـربي في القـرن العشريـن، ريـاض الريّـس للكتـب والنـشر، لنـدن، 1990.

22. هشـام أحمـد، جـذور إنـكار الحـق. الموقـف الأمريكـي مـن حـق تقريـر المصـير للفلسـطينيين مـن وعـد بلفـور إلى الحـرب العالميـة الثانيـة، في: فلسـطين والسياسـة الأمريكيـة مـن ولسـن إلى كلينتـون، إعـداد ميخائيـل سـليمان، بـيروت، 1996.

ثانياً: الكتب باللغة الانكليزية:

1. "Documents on the Middle East" , Edited by Ralph Magnus, Washington, D.C., 1969, The Balfour Declaration, November 2, 1917, Document No.3.

2. "Documents on the Middle East", Congress Endorses the Balfour Declaration, Public Resolution, No.73, 67th Congress, Second Session, September 21, 1922, Document No.7.

3. Confirm Brandeis" by Vote of 47 to 22", The New York Times, June 2, 1916 .

4. David M. Rabban, Free Speech in Its Forgotten Years (Cambridge University Press, 1997.

5. Edward A. Purcell Jr., The Judicial Legacy of Louis Brandeis and the Nature of American Constitutionalism, Touro Law Review,2017, No.1,Vol.33.Availableat:https://digitalcommons.tourolaw.edu/lawreview/vol33/iss1/4

6. Harry Sacher, Zionist Portraits and Other Essays, London, 1959.

7. Herbert Ager, The United States, the President, the Parties and the Constitution, London, 1950.

8. Melvin I. Urofsky, Louis D. Brandeis: A Life. Pantheon Books, 2009.

9. Michael Jansen, The United States and the Palestinian People, Beirut, 1970.

10. Morgan Cloud, "Property is Privacy: Locke and Brandeis in the Twenty-First Century," American Criminal Law Review2018 ،, Vol. 55 ، No 1 .

11. Neil M. Richards, The Puzzle of Brandeis, Privacy and Speech, Vanderbilt Law Review , 2010 , No.5,Vol.63. Available at: https://scholarship.law.vanderbilt.edu/vlr/vol63/iss5/3

12. Samuel Flagg Bemis, A Diplomatic History of the United States, 1820-1914, New York, 1970.

13. Tushnet, Mark, The Supreme Court and the Attitudinal Model Revisited. Cambridge University Press. 2005.

14. Warren, Samuel D., & Brandeis, Louis D, "The Right to Privacy". Harvard Law Review, 1890 , Vol .4 No. 5.

ثالثاً: البحوث والدراسات المنشورة

1. فاتـن سـعد عـوده. «العلاقـات الأمريكيـة البريطانيـة أثنـاء انعقـاد مؤتمر جنيف البحـري 1927.» مـداد الآداب 13.32 (2023)

https://www.researchgate.net/publication/391709266_allaqat_alamrykyt_____albrytanyt_athna_anqad_mwtmr_jnyf_albhry_1927

2. مايـكل جانسـن، القـرارات الأمريكيـة الرئيسـة الثلاثـة حـول فلسـطين، –»شـؤون فلسـطينية»، العـدد 15، تشريـن الثـاني 1972.

رابعاً: الموسوعات الأجنبية

1. Encyclopedia of Zionism and Israel , Edited by Raphael Patai, New York , 1971.

2. David Bridger, Samuel Wolk ,The New Jewish Encyclopedia ,Behrman House, New York, 1976.